إِشْكَالِيَّةُ الفِعْلِ النَّاقِصِ بَيْنَ القُدَامَـــى والمُحْـدَثِيــن

The Controversy of Model Verbs between traditional and Modern Grammarians

عبدالعزيز بن محمد الحكمي*

تاريخ تقديم البحث**2017/12/13** تاريخ القبول **2018/01/13**

ملخص

إشكالية البحث:
لم يكن تخصيص (كان وأخواتها) بباب في أي مؤلف نحوي مدعاة للتعجب أو الإنكار عند النحاة؛ لكن بعض المحدثين من العلماء لم يرقْ له هذا التقسيم، فرغب عنه ذاهبا إلى أن مثل هذا الصنيع في التقعيد يفتح في علمِ العربية ثلما ثلاثا؛ ثلمة الفعل وأنَّ منه تامًّا وناقصا، وثلمة المرفوع بعد الفعل وأنه ليس فاعلًا، وثلمة الخبر وأنَّه قد يكون منصوبا، ورأى أن إلغاء باب الأفعال الناقصة من النحو يسد هذه الثلم جميعا، ذاهبا إلى أن هذا الطرح ليس جديدا، وأنه رأي مدرسة الكوفة.

تساؤلات البحث:
1-هل كان هذا حقا رأي مدرسة الكوفة النحوية وأعلامها؟ ولماذا لم يكتب له الذيوع إذًا؟ إذا كان أدعى للتيسير على المتعلمين، وأهدى سبيلا في تصوير طبيعة هذا النوع من التراكيب اللغوية!
2-هل يكون إلغاء باب الأفعال الناقصة من النحو –حقا-أكثر جدوى ونفعا في تصوير العربية، وفهم تراكيبها، ودلالاتها من إقراره؟
3-هل أفلح هؤلاء المحدثون في الرد على ما قد يعترض به على رأيهم ؟
4-هل كان النحاة السابقون في غفلة عن هذا الأمر على ما فيه من سهولة ويسر؟ وما الذي دعاهم إلى نهجهم الذي نهجوا ؟
وقد حاول الباحث الإجابة عن هذه التساؤلات ليصل إلى رأي يرتضيه إزاء هذه الإشكالية ، وقد توصل البحث إلى عدة نتائج أهمها أن القول بضم الفعل الناقص إلى الأفعال اللازمة قول غير سديد ،

Abstract

The classification of the model verbs (Kanna and its sisters) into one separate category was not a surprising or doubtful act to traditional grammarians; but some of the modern scholars did not appreciate this categorization, claiming that such a classification propagates three misunderstandings: first, the verbs being model verbs or principle verbs; second, the nominative after the verb is not the subject; third, the predicate is not subjunctive. So, modern scholars see that the classifications of these model verbs should be abandoned to avoid such misunderstandings. This is the view of the Kufa School.

Research Questions:
1.Is this new approach belongs to Kufa School and its scholars? Why was it not known since it claims to make the treatment of these verbs easier for scholars and students of Arabic grammar?
2.Should the classification of these model verbs be abandoned in grammar to make the study of Arabic grammar and semantics easier or not?
3.Did these modern scholars succeed in responding to those who challenged their theories?

*قسم اللغة العربية وآدابها ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة جازان ، المملكة العربية السعودية.

وآن نسبة إعراب (مرفوع كان فاعلا، ومنصوبها حالا إلى الكوفيين) نسبة غير صحيحة.

مشتملات البحث:

تشكل البحث من مقدمة، وثلاثة محاور، الأول: " اقتراح إلغاء باب الأفعال الناقصة من النحو العربي، وعلله"، والثاني: " منهج مدرسة الكوفة النحوية في إعراب الفعل الناقص وما في حكمه، والثالث: دوافع تقسيم الفعل إلى تام وناقص، و تبعت المحاور الثلاثة خاتمة تضمنت أهم النتائج، ثم ثبت للمصادر والمراجع التي اعتمد الباحث عليها.

الكلمات الدالة: إشكالية ، الأفعال الناقصة ، تقسيم الفعل ، إعراب الفعل الناقص ، إلغاء باب الأفعال الناقصة.

4.Were the old grammarians unaware of these issues despite the simplicity and easiness of this approach? And why did they classify the verbs in the traditional manner?

The researcher, in this study, tries to answer these questions in a way that put this matter to rest! The study proves that the claim that model verbs should be included within the category of principle verbs is not appropriate, and rejects the whole idea that such a claim was made by the Kufa School.

Research Content:

The research begins with an introduction, followed by three chapters that explain first the motion of deleting the classification of model verbs and the reasons behind such a motion; second, an illustration of Kufa school's philosophy on model verbs and their syntactical description in the sentence. Third, the study shows the importance of classifying Arabic verbs into model verbs and principle verbs. The study ends with a discussion of the results and a reference page of all sources used in the study.

Keyboard: Controversy, Model Verbs, Division of Verbs, Declension of Model Verbs, EasingArabicGrammar.

مقدمة

استقر في عرف النحاة ودارسي النحو العربي أن الفعل في العربية منه ناقص وتام، وأن لكل منهما عملًا يختلف عن عمل الآخر، وطبيعة دلالية تختلف عن الطبيعة الدلالية للآخر أيضا.

وظل هذا العرف راسخا في أذهان أهل العربية والنحو أحقابا، يستقرئون به أقوال العرب العرباء، ويفسرون المعاني ويعللون ضبط بعض الجمل على أساس نقص الفعل العامل أو تمامه.

ولم يكن تخصيص (كان وأخواتها) بباب في أي مؤلف نحوي مدعاة للتعجب أو الإنكار عند النحاة، فكان وأخواتها أفعال تختلف عن بقية أفعال العربية في الدلالة؛ وهي لذلك تعمل في الجملة التي تليها عملا يختلف عن عمل الأفعال التامة في معمولاتها.

لكن بعض المحدثين من العلماء لم يرُقْ له هذا التقسيم، فرغب عنه ذاهبا إلى أن مثل هذا الصنيع في التقعيد يفتح في علم العربية ثلما ثلاثا؛ ثلمة الفعل وأنَّ منه تامًّا وناقصًا، وثلمة المرفوع بعد الفعل وأنه ليس فاعلًا، وثلمة الخبر وأنَّه قد يكون منصوبًا بعد كان وأخواتها، ورأى أن إلغاء باب الأفعال الناقصة من النحو يسد هذه الثلم جميعا؛ فـ(كان وأخواتها) مثل بقية أفعال العربية، والمرفوع بعدها فاعلها، والمنصوب حال وليس خبرا؛ فقول القائل: (كان محمد راكبا) مساو في الإعراب لقوله: (جاء محمد راكبا)، ولا فرق بين الفعلين (كان) و (جاء) من جهة نقص أو تمام.

طرْح جديد للمسألة؛ إلا أن صاحبه يذهب إلى أن هذا الطرح ليس جديدا، وأنه رأي مدرسة كاملة من المدارس النحوية، هي مدرسة الكوفة، فأعلام هذه المدرسة ورجالها –كما يزعم أهل هذا الرأي من المحدثين-كانوا يعربون اسم كان فاعلا لها، ويعربون خبرها حالا.

فهل كان هذا حقا رأي مدرسة الكوفة النحوية وأعلامها؟ ولماذا لم يكتب له الذيوع إذًا؟ إذا كان أَدْعى للتيسير على المتعلمين، وأهدى سبيلا في تصوير طبيعة هذا النوع من التراكيب اللغوية!

ثم بعد هذا كله يبقى التساؤل الأهم، وهو: هل يكون إلغاء باب الأفعال الناقصة من النحو –حقا-أكثر جدوى ونفعا في تصوير العربية، وفهم تراكيبها، ودلالاتها من إقراره؟ وهل أفلح هؤلاء المحدثون في الرد على ما قد يعترض به على رأيهم ؟ وهل كان النحاة السابقون في

غفلة عن هذا الأمر على ما فيه وما يتبعه من سهولة ويسر؟ وما الذي دعاهم إلى نهجهم الذي نهجوا؟ من زيادة في التقسيم، واختلاف في العمل النحوي بين فعل وآخر، وتغيير للمسميات التي يمكن أن تسمى باسم واحد؛ فهذا فعل ناقص وذلك تام، وهذا اسم الفعل الناقص وخبره، وذلك فاعل الفعل التام ومفعوله، أو فاعله وحاله...إلخ

كان من شأن هذه التساؤلات أن تجهد الباحث فترة ليست بالقصيرة، فالجواب عنها يحتاج إلى تأصيل لبعض أبواب النحو ومسائله، وإلى نظر متأن في طبيعة التأليف الأول فيه، ثم في كيفية تطور ذلك التأليف وتطور مناهجه، فليس كل درب سهل في العلوم يكون بالضرورة هو الدرب الرشيد، وخاصة حين يستحضر خلد الباحث أن السابقين الأولين من النحاة لم يكونوا ليغفلوا عن مسلك سهل في التقعيد، ويميلوا إلى أصعب منه إلا لعلة تجعل هذا السهل ممتنعا مخلا، وتجعل غيره –وإن كان أصعب منه-أهدى سبيلا وأقوم قيلا.

كان لا بد للباحث أن يبدأ من علل المحدثين من أصحاب هذا الرأي، ودافعهم للمخالفة لأمر قد استقر في النحو، ولمَّا كان من عللهم أنهم وجدوا رأيهم هذا كان منهجا لمدرسة الكوفة النحوية كان لا بد له من البحث في كتب أعلام مدرسة الكوفة لمعرفة صحة نسبة هذا القول لهم من عدمه، ثم كان الأمر الأهم والأصعب، وهو البحث في دلالة هذه الأفعال – عند النحاة الأوائل-، وأثرها في الجملة التي بعدها.

وقد نجم عن هذا النهج بحث يتشكل من هذه المقدمة، وثلاثة محاور، الأول: " اقتراح إلغاء باب الأفعال الناقصة من النحو العربي، وعلله"، والثاني: " منهج مدرسة الكوفة النحوية في إعراب الفعل الناقص وما في حكمه، والثالث: دوافع تقسيم الفعل إلى تام وناقص، ولقد تبعت المحاور الثلاثة خاتمة تضمنت أهم النتائج، ثم ثبت للمصادر والمراجع التي اعتمد الباحث عليها، والله ولي التوفيق.

أولًا: " اقتراح إلغاء باب الأفعال الناقصة من النحو العربي، وعلله"

لا شك أن إخراج كتاب ابن مضاء القرطبي الموسوم بـ "الرد على النحاة" كان له أثر واضح في ظهور تعامل جديد مع البنية النحوية التراثية، ذلك التعامل الذي يخرج من حيز التحليل إلى حيز النقد والرد والرفض، ولا أعني نقد القاعدة الواحدة بذكر الشاذ والنادر الذي يقدح في اطرادها، أو يطعن في شمولها، فذلك أمر هين معروف قبل كتاب الرد على النحاة بقرون، وإنما أعني نقد البنية النحوية التراثية من أساسها، والثورة على ثوابتها، وأصولها، والطعن في النظرية النحوية الكبيرة (نظرية العامل)[1].

وليس البحث هنا بمعني بكتاب ابن مضاء القرطبي نفسه، وإنما يعنيه ما أزكته تلك الروح النقدية الثائرة على ثوابت هذا العلم المستطيل من دعوات مُلِحَّات إلى ما يعرف بإحياء النحو تارة وتجديد النحو وتيسيره تارات أخرى، حتى ليتوهم من يسمع المقترح الذي يُدرج تحت إحياء النحو أن النحو قد آل إلى أرض موات، صار فيها علما منزوع الروح والحياة، أو أنه علم خَلَقٌ بالٍ، وعر المسالك لا سبيل له إلى بقاء إلا بالتجديد أو التيسير، إذ لم تأت دعاوى التيسير والتجديد والإحياء هذه مفردة، وإنما جاءت مثناة بالعيب على النحاة والقدح فيهم وفي مذهبهم ومنهجهم تارة، وفي ضرب آراء بعضهم-التي كانت لها الغلبة في سنوات التباري والدرس النحوي-بآراء بعض منهم كان محكوما عليها بالضعف، ووئدت في مهدها، ولم يجد أصحابها أنفسُهم سبيلا يستقوون به وينتصرون لآرائهم التي أدحض جمهور النحاة حججها، حتى اندثر صوتها، وحاد عنها مقترحوها في أزمنة كانت الغلبة فيها لصوت العلم وحججه فقط.

لا رفض للتجديد والتيسير إن كان مبنيا على استقراء كامل وأساس سليم، فالنحاة بشر، وكل إنسان يؤخذ منه ويرد، ولكن يبقى ما عليه التعويل في القبول أو الرفض هو الاستقراء الكامل، والحجة العلمية الغالبة.

ولقد ذكر محقق كتاب الرد على النحاة –رحمه الله تعالى-أن هذا الكتاب حمله على تصنيف للنحو جديد " يذلل صعوباته"[2]، أقامه على ثلاثة أسس، كان الأول منها –وهو ما

يعنينا هنا– إعادة تنسيق أبواب النحو؛ بحيث يستغنى عن طائفة منها، برد أمثلتها إلى الأبواب الباقية؛ حتى لا يتشتت فكر دارس النحو في كثرة الأبواب التي توهن قواه العقلية"[3]

ولقد كان أول باب من الأبواب التي نادى الشيخ بحذفها من النحو جملة واحدة باب كان وأخواتها، وكانت خلاصة حججه ما يلي:

أولا: تعد (كان وأخواتها) خللا كبيرا دخل على الجملة الفعلية، فإن الفعل فيها وحدها دون أفعال العربية جميعا فعل ناقص، لا فاعل له، والمرفوع التالي ليس فاعلا بل هو اسم لها، والمنصوب لا يدخل في منصوبات الجملة الفعلية، بل هو خبر منصوب"

ثانيا: إعراب هذه الأفعال أفعالا لازمة، وجعل مرفوعها فاعلا، ومنصوبها حالا هو الأَوْلى، وهو رأي مدرسة الكوفة النحوية-على ما ذكر الدكتور شوقي ضيف-

ثالثا: هذه الأفعال "كان وأخواتها " تأتي أفعالا لازمة حين تكون تامة، وهذا يقوي ذلك الاقتراح، إذ لا يفصم المتشابه إلى قسمين.

رابعا: القول بأن لهذه الأفعال خصيصة تميزها عن غيرها بأن الجملة بعدها مكونة من مبتدأ وخبر قول مردود بأن هذا الأمر موجود في كل فعل لازم تلا فاعله الحال كقولنا: "جرى الرجل مسرعا "

خامسا:-وهذا خلاصة حججه-أن هذا الإعراب الجديد يسد في النحو ثلما ثلاثاً:" ثلمة الفعل، وأن منه تاما وناقصا...وثلمة المرفوع بعد الفعل، وأنه ليس فاعلا، وثلمة الخبر، وأنه قد يكون منصوبًا بعد كان وأخواتها.

ويبدو أن الدكتور ضيف قد تخيل أن هذا الاقتراح الجديد من الحذف سوف يحظى بمعركة علمية نقدية وفكرية، ويوحي بهذا بعض أمثلته التي ذكرها في هذه المسألة " قصف الرعد عاليا – نهض عمرو خطيبا – نشبت المعركة ضارية".

وكان من أثر هذا أنه حاول جاهدا أن يستحضر جميع ما يتخيل أن يُنتقد به نهجه الذي نهج، فتوقع شيخ المجمع أن يقابل اقتراحه هذا بثلاثة اعتراضات فقط، وهي في جملتها منصبة على المنصوب بعد كان؛ إذ قد يأتي ثابتا، والأصل في الحال الانتقال وعدم الثبوت، وقد يأتي معرفة، والأصل في الحال التنكير، ويأتي اسما جامدا، والأصل في الحال الاشتقاق، ورد الشيخ على كل هذا ببساطة شديدة، فالحال قد تفارق ما هو أصل فيها، فتأتي الحال ثابتة ملازمة لصاحبها كقولنا "هذا ثوبك صوفا "وتأتي معرفة كقولنا: "جاء زيد وحده "، وتأتي جامدة كقولنا: " جاء الجندي أسدا"، وانتهى الدكتور شوقي ضيف بعد ذلك إلى إقرار اقتراحه هذا بقوله: "وبذلك تسقط جميع الاعتراضات التي يمكن أن توجه إلى إعراب جملة كان وأخواتها مكونة من فعل، وفاعل مرفوع، وحال، وقد سقت أمثلتها بباب الحال إذ هو بابها الصحيح "[(4)]

هذه حجج الشيخ، وتلك هي الاعتراضات التي تخيل أن معارضيه لن يتعدوها فقرر ما قرر، ضاربا بما استقر عند النحاة عرض الحائط، فهو تكلف لا يجر على النحو إلا الثلم الثلاث التي ذكرها.

فهل غفل النحاة عن أن باب كان هو نفسه باب الأفعال اللازمة، وأن مرفوعها يمكن أن يضم إلى باب الفاعل، وأن منصوبها هو نفسه حال ؟ أم ماذا ؟

لو كانت دلالة (كان) التي يقول النحاة عنها إنها ناقصة مساوية لدلالة الفعل اللازم الداخل على جملة اسمية، وأن ما تُلْفَظُ له كان هو نفس الغرض الذي يُلفَظ له أي فعل لازم فقد صدق أصحاب هذا الرأي، وصح رأيهم، ولو أن مدرسة الكوفة بأعلامها الكبار؛ الكسائي والفراء وثعلب اصطلحوا على هذا الإعراب فعْلا لساق هذا إلى القول بأن صاحب هذا الاقتراح قد آوى إلى ركن شديد؛ إذ إن مواضع الخلاف البصرية الكوفية قد حظيت بعلل واضحة لكل فريق منهما، وحينها ستقف حجج الكوفيين لرافضي هذا الاقتراح، فتكفي صاحبها مؤونة الدفاع عن هذا الرأي ضد مخالفيه، وربما تحمل على اتباعه وإقراره؛ لأن ظاهره التيسير والاختصار، وضم النظائر المتفقة، ومنع شتاتها.

وهنا تُطْرَح أسئلة ثلاثة، وهي:

الأول: هل (كان الناقصة)تساق في الكلام لما يساق له الفعل اللازم، وتدخل على ما يدخل عليه؟

الثاني: هل مرفوع كان يصح أن يدرج حقا تحت باب الفاعل ؟ وهل منصوبها يصح أن يدرج تحت باب الحال؟

الثالث: كيف كان الكوفيون يعربون جملة (كان) الداخلة على جملة اسمية كاملة؟

والإجابة عن السؤال الأول تبدأ بتأمل الفعل اللازم نفسه، ثم تأمل كيف يدخل في أبسط صورة للتركيب اللغوي فيحصل به معنى يمكن السكوت عليه مع تحقق فائدة.

أما جانب الفعل اللازم الدلالي فهو كلمة دالة على الحدث في زمن، فهي دلالة مركبة من الحدث وزمانه معا، وأما دخول الفعل في التركيب اللغوي فطريقه أن يسند إلى اسم على جهة القيام بهذا الحدث، أو الوقوع منه، فتتحقق بذلك الإفادة بالجملة البسيطة التي يمكن السكوت عليها، فيقال مثلا (جلس) فعل لازم، دال على الجلوس في زمن مضى، ثم يقال: "جلس محمد" فيحصل له إسناد أول تتحقق به فائدة يحسن السكوت عليها، ثم تزيد في الإسناد بالحال مثلا فيقال: "جلس محمد مترقبا " فيكون الحال إسنادا ثانيا جديدا في صلة الإسناد الأول، لتزيد الفائدة المعنوية ببيان الكلمة الثالثة لهيئة الفاعل وقت تلبسه بالفعل.

وأما (كان) فشأنها يبعد كثيرا عن هذا؛ فإذا كانت دلالتها على الزمان واضحة فإن دلالتها على الحدث ليست واضحة وضوح مثيلاتها في الأفعال اللازمة[5]، وليس أدل على ذلك من أنه لا يمكن إدخالها في تركيب أوَّليٍّ بسيط، تكون فيه هي وفاعلها فقط كلاما منوطا بتحقق إفادة يحسن السكوت عليها بخلاف الأفعال اللازمة، فلا نستطيع أن نقول "كان محمد" كما كنا نقول "جلس محمد"، لأن الإفادة في الجملة الفعلية تكون بالإسناد الذي يتحقق منه الحكم بوقوع حدث من محدث، وليس هذا حاصلا هنا.

ومن هنا يظهر جليا أن (كان) الناقصة لا يمكن الاكتفاء بها مع اسم مرفوع، فكيف تكون فعلا لازما، والأفعال اللازمة تحقق الفائدة المعنوية الأولى بإسنادها إلى المرفوع دون حاجة إلى غيره؟

ثم إن تأملا بسيطا لحال المرفوع بعد كان ليؤكد أنه ليس فاعلا (وإن كان شبيها بالفاعل من جهات)؛ إذ قد اتفقت تراكيب العربية على أن الفاعل يرتفع بإسناد الفعل إليه، وتلبس الفاعل بالحدث المفهوم من الفعل على جهة قيامه به أو وقوعه منه، أو على انتفاء قيامه به أو وقوعه منه، كما في الفعل المنفي مثل (لم يجلس محمد)، أو على جهة تشبه ذلك كما في الفعل الذي يكون فاعله في حكم المستقبِلِ للحدث أو الواقع عليه الحدث مثل (مات وهلك)، فالمرفوع بعد (كان) إذن ليس فاعلا حقيقيا، ولا فاعلا بعُرْف الصنعة.

أما المنصوب بعد كان –وهو الذي اتكأ عليه الدكتور ضيف كثيرا في اقتراحه –فبينه وبين الحال بون شاسع، ليس من الجهات التي ذكرها فقط، وإنما من جهات أخرى لم يتعرض لها الرجل؛ أولها أن منصوب (كان) عمدة، لا يستغنى عنه، فهو في ذلك كالخبر تماما، بينما الحال فضلة في كل كلام عربي ما لم يكن سادا مسد خبر، وهذا الأخير له مواضعه المعروفة المتفقة التي تخالف –أيضا- خبر كان كثيرا، ولا يخفى أن قولنا " جلس الرجل صامتا " يختلف عن قولنا " كان الرجل صامتا" إذ الصمت في الأولى يجوز السكوت دون بيانه، أما في الثانية فلا بد من ذكره، وإلا لما أمكن السكوت في كلام تام مفيد.

وهذا الأمر يبين لنا أن الغرض الذي سيق إليه قولنا (صامتا) في الجملتين ليس واحدا، فهو في الجملة الأولى جاء لبيان هيئة الفاعل عند تلبسه بالفعل، أما في الثانية – جملة كان– فقد جاء لبيان الحكم الرئيس الذي ليس للمعنى تمام دونه، وإن فُهِمَ منه بيانُ الهيئة بالعَرَض.

كما أن جهة الإسناد المحقِّق للمعنى مختلفة في الجملتين، وطريقته مختلفة كذلك؛ فقولنا "جلس محمد صامتا" فيه إخبار عن حدثين أتى ثانيهما في صلة أولهما، فالأول الجلوس المستفاد من الفعل، والثاني الصمت المستفاد من الحال، والذي عليه التعويل أولا هو الحدث

الأول، وأما الثاني فقد جاء في صلة الأول ليوضح الهيئة وقت الاتصاف بالأول، ولذا لم يكن الثاني منهما رئيسا، ولا متنزلا منزلة الأول، ولذا قال البلاغيون: الحال خبر في صلة خبر[6].

ومن هنا يفهم أن طريق الإسناد كما تقدم مختلفة في الجملتين كذلك؛ فجملة (جلس الرجل صامتا) فيها إسناد فعل (جلس) إلى اسم (الرجل) ثم مجيء وصف في صلة هذا الإسناد، أما في جملة (كان الرجل صامتا) فالإسناد الرئيس فيها طريقه إسناد اسم (صامتا) إلى اسم (الرجل) ليتصف به اتصاف المبتدأ بخبره، والموضوع بمحموله[7].

ولهذا جاز في خبر كان أن يأتي معرفة وأن يأتي نكرة كما يجوز في الخبر تماما، إذ قد تتحقق الإفادة في هذا النوع من الإسناد بتعريف المحمول (الخبر) كما تتحقق بكونه نكرة، أما الحال فقد قصد منها بيان هيئة صاحبها المعرفة المجهول الهيئة عند المخاطب، إذ لو كان معرفة لأفهم أن المراد النص على وصف عرف به الموصوف، يتصف به مع الفعل المذكور ومع غيره من الأفعال، وليست هذه وظيفة الحال، وهذا هو الفرق بين قولنا (جلس الرجل صامتا)، و(جلس الرجل الصامت)؛ فلا يخفى أن التنكير في الأولى أبان أن الوصف النكرة إنما جيء به لبيان هيئة الفاعل وقت الفعل فقط، وأما في الجملة الثانية فقد أبان وصفا يعرف به صاحبه من بين جملة الرجال، وهذا فرق جلي معروف بين النعت والحال، ولا يخفى أن جعل التنكير والتعريف للحال سِيَّيْن – وهو الذي يفضي إليه مقترح الدكتور ضيف – أمر من شأنه أن يخفي الغرض الرئيس من الحال في الكلام، والفرق بينه وبين بقية المواقع الإعرابية التي تتفق في أنها تأتي لبيان حكم في محكوم عليه، ثم تختلف في طرق هذا البيان وسبل إصابته مثل (الخبر والصفة والحال).

ويمكن القول هنا: إن الفرق بين خبر كان والحال يدرك بأمور بسيطة جدا، منها:

1- أن الحال يمكن السكوت دونه، وليس كذلك خبر كان فإذا قيل: "جلس محمد" حسن السكوت، وإذ قيل "كان محمد" لم يحسن حتى يؤتى بالخبر.
2- أن الحال لا يأتي ضميرا أبدا في أي جملة عربية، ولا يمتنع ذلك في خبر كان، ولا يقل، ولا يندر، ومن ذلك قوله –صلى الله عليه وسلم-: " إِنْ يَكُ حَقًّا فَلَنْ تُسَلَّطَ

عَلَيْهِ، وَإِنْ لَا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ "[8]، بل قد يأتي اسم كان وخبرها ضميرين كقولنا: " كنته" قال ابن مالك: "فِي كُنْتُهُ الخُلْفُ انتمى"، وما يقال عن الضمائر هنا يقال عن الأعلام أيضا؛ إذ هي لا تأتي أحوالا، ولا يمتنع أن تأتي أخبارا لكان أو لإحدى أخواتها.

3- أن ما جاء من أحوال معرفة لفظا كان تأويلها على النكرة التي بمعناها ممكنا، ولا يكون هذا التأويل ممكنا مع الأخبار التي تعرف في باب كان، ولاسيما إذا كان (خبر كان) ضميرا أو عَلَما-كما تقدم-

ثم إن الدكتور ضيف يقيس في اقتراحه هذا النزر القليل في باب نحوي بالأصل أو الكثير في باب آخر؛ ليجعل وجه الاختلاف وجها للشبه، وهذا تكلف لا يخفى، فالثبوت في الحال نزر قليل، وله مواضعه المعروفة، التي يقصد المتكلم البليغ فيها إلى الخروج من أصل دلالة الباب لعلة، كالتوكيد بالحال في مثل قول الله تعالى " ويوم أبعث حيا "، أو إقامة علاقة دلالية بين الحال وصاحبها، وعاملها، يكون فيها العامل في الحال مُشْعِرًا بتجدد صاحبها، فيكون القصد النص على ملازمة الحال لصاحبها مع تجدده؛ كما في قولهم: " خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها "، وليس الأمر هكذا مع خبر كان حين يأتي ثابتا، ولذا فقياس خبر كان في هذا الجانب على الحال قياس مع الفارق إن لم نصرح بقولنا: إنه قياس غير صحيح.

ومثل هذا يقال في قياس مجيء الحال معرفة بمجيء خبر كان معرفة، فمجيء الحال معرفة له مواضعه المعروفة المحددة بخلاف خبر كان المعرفة، يضاف إلى هذا أن أكثر أنواع المعارف لا تقع أحولا أبدا في قليل ولا كثير كالضمائر والأعلام والأسماء الموصولة وأسماء الإشارة، ولم يأت من الحال معرف اللفظ إلا المعرف بأل كقولهم (أرسلها العراك) والمعرف بالإضافة كقولنا (جاء محمد وحده) وهو في معنى النكرة رغم تعريف لفظه؛ إذ لا يخفى أن المقصود من الأولى معتركة، ومن الثانية منفردا، بخلاف خبر كان حال وقوعه معرفة.

أما الحديث عن مجيء الحال اسما جامدا، فهذا عارض خالف أصل الباب لعلة فيه أيضا، ذلك أن فهم معنى المشتق منه حال جموده ليس بمستبعد في الحالات التي يكون فيها مؤولا بالمشتق، كأن يدل على تشبيه أو مفاعلة أو ترتيب، فالمعاني المقصود إفهامها من البنية اللفظية هي معاني المشتق(الوصف) لا معاني الجامد، ولذا كان وقوع هذه الألفاظ حالا تغليبا

للمعنى والقصد؛ فلا يخفى أننا حين نقول " كر الجندي أسدا "أننا نعني بالأسد هنا حدثا مفهوما من التشبيه البليغ، هو الشجاعة والقوة، ولا نعني (الأسد) بدلالته المعجمية الأولى، التي هي دلالة الاسم الجامد.

وقد يقال: هذا عند إتيان الحال مؤولة بالمشتق، فما القول في الحالات التي تأتي فيها الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق؟! ويُرَدُّ على هذا بشيئين؛ أما الأول فهو: أن يقال: إن من اللغويين من قال بأن كل جامد من الحال مؤول بالمشتق، ولا يخفى أن هذا الرد فيه تكلف ناجم عن إلزام المتلقي بضرورة تأول المشتق من العدد مثلا في قوله تعالى: " فتم ميقات ربه أربعين ليلة "، أو من الحال التي هي أصل لصاحبها كما في قوله تعالى: "أأسجد لمن خلقت طينا " أو من التي هي فرع له كما في قوله تعالى: " وتنحتون الجبال بيوتا "، فلا شك أن حمل قوله تعالى (طينا) و(بيوتا) على التأويل بلفظ مشتق أمر فيه تكلف، وأما الثاني – وهو الأَوْلَى- فهو أن يقال إن جميع هذه المواضع يفهم منها بيان هيئة صاحب الحال بكيفيات مختلفة؛ كبيان الهيئة بالاسم الجامد الموصوف كما في قوله تعالى: " قرآنا عربيا"، أو بيانها بإيضاح عدد بعده تمييز، كقوله تعالى: " فتم ميقات ربه أربعين ليلة"، أو ببيان طورين في الشيء الواحد المفضل بعضه على بعض كقولهم: " هذا بسرا أطيب منه رطبا "أو ببيان أصل لفرع كما في (أأسجد لمن خلقتَ طينا) أو فرع لأصل كما في (وتنحتون الجبال بيوتا)، وكل هذه كيفيات تختلف في الأدوات والطرق، وتتفق في أنها اجْتُلِبَتْ في الأصل لبيان جانب من الهيئة، ولذا صح اعتبارها حالا، لأنها اجْتُلِبَتْ لما تُجْتَلَبُ له الحال المشتقة، وهذا كله لا ينطبق على خبر كان الجامد؛ إذ ليس يُقصَد من الإخبار به دوما بيان الهيئة، بل قد يقصد ما يفهم من الاسم الجامد حقيقة، فقولنا: " كان الغالب أسدا "يحتمل فيه المنصوب دلالتين؛ فهو إما أن يكون المعني الأسد الحقيقي، أو يكون مقصودا به معنى المشتق، لوصف الغالب بالشجاعة المستفادة من تشبيهه بالأسد، أما قولنا "أقبل الجندي أسدا" فلا يحتمل إلا الدلالة الثانية، وهي دلالة المشتق، وإن كان لفظه جامدا.

ولقد ذهب الدكتور ضيف إلى أن الحذف سيسد في النحو ثلما ثلاثا، الأولى ثلمة الفعل وأن منه ناقصا وتاما، إلا أنه –في الكتاب نفسه الذي اقترح فيه الحذف– لم يستطع

أن ينكر خصوصية (كان) واختلافها عن بقية أفعال العربية؛ إذ ذكر في آخره بابا للذكر والحذف، وقسّمه، فجعل فيه حديثا خاصا بالحذف في باب كان، ولو كانت مثل بقية أفعال العربية لما كان لتخصيصها بالتقعيد وجه.

وأما ثلمة المرفوع بعد كان-التي ذكر الشيخ أن اقتراح حذف الباب قد سدها-فمردودة بما تقدم من فوارق بين مرفوع كان والفاعل، كما أن اقتراحا كهذا من شأنه أن يفرق ضوابط الإسناد التي يكون الفعل طرفا فيها؛ إذ لا يتحقق إسناد حقيقي يُكتفى فيه بكان الناقصة مع مرفوعها-مع عدم نية الخبر-بعكس بقية أفعال العربية التامة إذ يصح أن تكون مع مرفوعها معنى يمكن السكوت عليه – كما تقدم-

وأما ثلمة الخبر المنصوب بعد كان –التي ذكرها الدكتور ضيف-فقد تبين أن الاقتراح يحولها إلى ثلمة أكبر، إذ تجعل النزر القليل في باب الحال أصلا، وتغفل ما يجوز وقوعه من أصناف الكلم منصوبا بكان، وهو لا يكون حالا بعد غيرها على الإطلاق، كما أنه يغفل رتب الدلالات للكلمات من العمدية وعدمها؛ فيسوي بين العمد والفضلات، ويجعل ما كان واجب الذكر كما يمكن الاستغناء عنه.

ولم يبق شيء ينتصر لهذا الاقتراح سوى قول صاحبه: إنه رأي مدرسة الكوفة النحوية، وهذا ما سيتبين في المحور الثاني.

اقتراح حذف (ما) و(لا)و(لات)و(إنْ) المشبهات بليس من النحو، وعلله

ولما كانت الحروف المشبهة بليس مقيسة عليها فقد ذهب الدكتور ضيف إلى ضرورة إلغاء هذا الباب من الدرس النحوي، وجاءت حججه على النحو التالي:

1- الباب المقيس عليه حُذِف، وهذا يستوجب حذف المقيس.
2- مدرسة الكوفة النحوية تعرب خبر ما الحجازية منصوبا على نزع الخافض.
3- (لا) لم يأت الخبر بعدها منصوبا إلا في بيت واحد قديم، ولذا أنكر كثير من أئمة النحو أن يأتي الخبر بعدها منصوبا.

4- (لات) حرف لنفي الظرف، ويأتي الظرف بعده منصوبا، ويلي الظرف المضاف إليه، ولا حاجة إلى تقدير اسمها محذوفا في نحو قوله تعالى: " ولات حين مناص".

ولقد جعل الدكتور ضيف من اقتراح حذف المقيس عليه دعامة لحذف باب آخر من أبواب النحو، والحقيقة أن اطراد أدوات هذا الباب نفسها على الشكل الذي بدا في النحو العربي يقدح في الاقتراح الأول نفسه؛ إذ هو اقتراح من شأنه أن يفرق النظائر المتفقة.

وقد قرر الدكتور ضيف –رحمه الله –أن (لا)النافية المشبهة بليس لم يأت الخبر بعدها منصوبا إلا في بيت شعر واحد قديم؛ ولعله يقصد قول الشاعر:

تعَزَّ فَلا شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا ... وَلاَ وَزَرٌ مِما قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا[9]

إذ هو البيت الأشهر في الاستشهاد النحوي بإعمال لا عمل ليس، ولكنه على أي حال ليس البيت الوحيد كما قرر الدكتور ضيف، فقد جاء غيره شاهدا على إعمالها، فمن ذلك قول الشاعر:

نصرتُك إذ لا صاحبٌ غيرَ خاذل ... فبُؤِّئت حصنا بالكُماة حصينا[10]

وربما يقال: إن عدم نسبة البيتين السابقين لقائل معين يقدح فيهما، أو يشي بصناعتهما رغم كون البيت الأول مذكورا في معظم كتب النحو؛ إلا أن هذا الرأي يرد عليه بأن هناك نظائر للبيت منسوبة إلى أصحابها؛ فقد أورد ابن مالك في شرح التسهيل[11] أن ابن الشجري ذكر في أماليه بيتا للنابغة الجعدي، وقد أعملت فيه (لا)عمل ليس، وخبرها المنصوب مفرد، واسمها معرفة، مما جعله[12] يتوسع في القاعدة النحوية، فيجيز أن يقع اسم لا (العاملة عمل ليس) معرفة، وقد أورد ابن مالك البيت هكذا:

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لاَ أَنَا بَاغِيا ... سِوَاهَا وَلاَ عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيا[13]

وهذه المواضع وغيرها وردت فيها لا عاملة عمل ليس، ومنصوبها مصرح به، وإن كان ما يكثر في هذه الأنماط التركيبية هو حذف الخبر، والاكتفاء بالاسم المرفوع بعدها، كما في قول الشاعر:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيْرَانِهَا... فأنا ابْنُ قَيْسٍ لاَ بَرَاحُ

وإذا تجاوزنا مرحلة الاستشهاد النحوي، ونظرنا في الشعر العربي بعد شعراء الاستشهاد وجدنا أن إعمال (لا) عمل ليس ظل موجودا، ومقيسا عليه عند أكابر شعراء العربية في العصور التي أعقبت عصور الاستشهاد؛ فها هو المتنبي –مثلا-يقول:

إِذَا الجُودُ لَمْ يُرزق خَلاَصاً مِنَ الأذى... فَلاَ الْحَمْدُ مَكْسُوباً ولا المال باقيا

وقد ذكر بعض النحاة قول المتنبي هذا قائلا: " القياس على هذا شائع عندي"[14].

وفي وجود غَيْرِ بيت شعري-يتضمن إعمال (لا)عمل ليس-ردٌّ على ما احتج به الدكتور ضيف، يؤكده قياس شعراء ما بعد زمن الاحتجاج عليه، ونسجهم على منواله.

أما (لات) فإن قول الدكتور ضيف: هي خاصة بنفي الظرف هو نفسه كلام النحاة عنها؛ إن لم نقل: إن كلام النحاة عنها كان أدق وأصح إذ قالوا: " تختص بأسماء الأحيان فلا تعمل في غيرها"[15]، ولا شك أن (الظرف) يشمل الزمان والمكان، وهي لا تدخل على المكان أبدا، ولذلك قلنا لفظ النحاة أدق، وأما ما رآه الدكتور ضيف من أن جملتها ليست في حاجة إلى تقدير ظرف محذوف، وأنها لنفي الظرف الموجود بعدها فمردود بالدلالة المفهومة من الجُمَل، إذ ليس المَعْنِيُّ بالحكم هو الظرف الملفوظ بعدها، إنما المَعْنِيُّ بالحكم هو الظرف المحدد المفهوم من الجملة، وهو المحذوف، إذ لا يخفى على أحد أن المعنى: ليس هذا الحين الذي نصفه ونتحدث عنه حين مناص، ولذا كان لا بد من تقدير المحذوف؛ إذ هو من الموجود بالقوة في الكلام – أقصد قوة الدلالة والمعنى-

وأما كلامه عن رأي مدرسة الكوفة في إعمال الحروف المعملات عمل (ليس) فسيأتي في موضعه في المحور الثاني – إن شاء الله –

<u>اقتراح إلغاء أفعال المقاربة من النحو العربي، وحججه:</u>

واقترح الدكتور ضيف – رحمه الله – إلغاء باب أفعال المقاربة (كاد وأخواتها) من النحو العربي وحجته في ذلك أنه وجد سيبويه يلغي باب كاد وأخواتها –على الوجه الذي تصوره البصريون بعده-[16]، واقترح الدكتور ضيف ضم أمثلة هذا الباب إلى باب المفعول به؛ يقول: "وتنبه سيبويه من قديم إلى ذلك؛ فقال إن كاد وعسى فعلان متعديان، والمرفوع بعدهما فاعل، وجملة المضارع التالي لهما مفعول به"[17]

ولم يُحِلْ الدكتور ضيف نصه هذا إلى موضع من كتاب سيبويه، وقد بحثت طويلا في الكتاب، فلم أجد سيبويه قد قال هذا، وقد ذكر سيبويه (كاد وعسى) تحت قوله: "هذا باب من أبواب أن التي تكون والفعل بمنزلة مصدر"[18]، ذكر فيه صراحة أن الجملة الفعلية بعدها خبر، كما أن مثيلاتها تكون بعد (كان) أخبارا؛ إلا أن الفرق بينها وبين خبر كان أن خبر كان يأتي اسما ويأتي فعلا، بينما الخبر بعد كاد لا يكون إلا فعلا يقول سيبويه: "وأما كاد فإنَّهم لا يذكرون فيها أن، وكذلك كرب يفعل، ومعناهما واحد. يقولون: كرب يفعل، وكاد يفعل ولا يذكرون الأسماء في موضع هذه الأفعال لما ذكرت لك في الكراسة التي تليها، ومثله: جعَل يقول، لا تذكر الاسم هنا. ومثله أخَذ يقول، فالفعل هنا بمنزلة الفعل في كان إذا قلت: كان يقول، وهو في موضع اسم منصوب بمنزلته ثمَّ، وهو ثمَّ خبرٌ كما أنه هنا خبر، إلا أنَّك لا تستعمل الاسم، فأخلصوا هذه الحروف للأفعال كما خلصت حروف الاستفهام للأفعال نحو: هلَّا وألا"[19]

فالنص فيه تصريح من سيبويه بأن الفعل المضارع بعد كاد خبر، وهذا واضح وضوحا لا مرية فيه من قوله: "وهو ثمَّ خبرٌ كما أنه هنا خبر"

ويبدو أن لبسا ما قد حدث أدى إلى أن يعزو الدكتور ضيف هذا الرأي إلى سيبويه، وأيا كان الأمر فإننا إذا تجاوزنا ذلك إلى مناقشة ضم الجملة الفعلية التي تأتي خبرا لكاد وأخواتها إلى باب المفعول به كان هذا الاقتراح مردودا بشدة إذا ما وضعنا في الاعتبار ما أدركه الرضي في شرحه لكافية ابن الحاجب من أن "الأقرب في رسم المفعول به أن يقال: هو ما يصح أن يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد، مصوغ من عامله المثبت أو المجعول مثبتا"[20].

فالمفعول به يصح أن يعبر عنه باسم مفعول مصوغ من عامله، وهذا ما لا يكون، ولا يمكن أن يكون في باب (كاد) وأخواتها؛ فلا يُحْمَل قولنا "كاد الحق يظهر" على "ظهور الحق مكيد"، هذا من ناحية، يضاف إلى هذا أن اسم المفعول لا يصاغ أصلا من كاد التي تعني المقاربة، وهذا من شأنه أن يضم إلى باب المفعول به أشتاتا متفرقة، لا تلتقي مع نظائره المتفقة، فهو اقتراح على هذا –إن كان ممكنا – فضره أكثر من نفعه.

المحور الثاني: " منهج مدرسة الكوفة النحوية في إعراب (كان وأخواتها)

لم يقدر لأساتذة الكوفة الأُوَل أن يكون لهم كتاب في النحو كبير على غرار كتاب سيبويه البصري، وربما كان هذا الأمر سببا في وجود اختلاف وتشتت بيِّنين في نسبة بعض الآراء النحوية إليهم، إذ إن معظم آرائهم النحوية قد جاءت في صلة حديثهم عن معاني القرآن وتفسيره، وإن كان بعض أهل التراجم قد نسب إلى أئمتهم كتبا في النحو خالصة، كالذي نسبه بعضهم للكسائي من أن له كتابا في النحو للمبتدئين؛ لكن هذه الكتب المزعومة-على أي حال- لم تعمر كثيرا، وبقي على من أراد أن يعرف آراء الكوفيين النحوية أن يتتبعها ويستقرئها عبر ثلاثة طرق: الأول: أن يتتبعها في مؤلفاتهم التي كانت في معاني القرآن، أو في ذكر المجالس العلمية....إلخ.

الثاني: أن يعرفها ممن تتلمذ على أيديهم، ونقل عنهم ابتداء من أبي بكر بن الأنباري تلميذ أبي العباس ثعلب؛ خاتم الكوفيين.

الثالث: أن يعرفها من العلماء اللاحقين الذين اهتموا برصد مسائل الخلاف بين المدرستين الكبيرتين البصرة والكوفة؛ كأبي جعفر النحاس في بعض مؤلفاته، وأبي البركات الأنباري، والعكبري.

ولا شك أن نسبة رأي ما إلى أئمة مدرسة الكوفة عبر طريق من هذه الطرق أمر يحتاج إلى تمهل، ودقة، ذلك أن المصدر الرئيس الذي يمكن أن نستوثق منه مفقود كما أسلفت؛ إذ ليس هناك كتاب لهم خالص للنحو؛ كما أن من اهتموا من العلماء اللاحقين بجمع مسائل الخلاف بينهم وبين البصريين كانوا متأخرين عن الفريقين بفترة زمنية طويلة؛ فإذا استثنينا أبا جعفر النحاس – إذ إن كتابه في مسائل الخلاف مفقود، وما جاء من ذلك على لسانه آراء بسيطة جاءت في ثنايا كتبه الأخرى التي لم تكن لرصد هذا الغرض-كانت البداية الطبعية من أبي البركات الأنباري؛ وهو متأخر كثيرا عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب –خاتم الكوفيين- ؛ إذ كان بينهما ما يقارب ثلاثة قرون من الزمان؛ فضلا عما كان بين الناقل-أبي البركات الأنباري-وبين الفراء أو الكسائي أو أبي الحسن الأحمر.

ولقد نسب الدكتور ضيف –رحمه الله- إلى مدرسة الكوفة أنها تعرب مرفوع كان فاعلا، وتعرب خبرها حالا، لكن نظرة فاحصة لآراء الكسائي النحوية-باعتباره رأس مدرسة

الكوفة النحوية-تنبئ بأنه كان لا يختلف في إعرابها عن الإعراب البصري، فالمرفوع اسم لها، والمنصوب خبرها.

والدلائل على ذلك كثيرة، نذكر منها هنا ما ورد في المناظرة المنعقدة بين الكسائي واليزيدي حين كانا يتناظران في مجلس الرشيد فسألهما الكرماني عن قول الشاعر: من مجزوء الرمل:

ما رأينا خَرِبًا يَنـ ******* قر عنه البَيضَ صَقْرُ

لاَ يَكُونُ العَيرُ مُهرًا ******* لا يكون؛ المُهْر مُهرُ

فقال الكسائي: يجب أن يكون المهر منصوبًا على أنه (**خبر كان**)، ففي البيت على هذا إقواء. فقال اليزيدي: الشعر صواب؛ لأن الكلام قد تم عند قوله: لا يكون الثانية، ثم استأنف، فقال: المهرُ مهرُ"[21].

ولو كان الكسائي يعرب خبر كان حالا لقال: هي منصوبة على الحال.

ولقد تواترت كلمة من نقلوا عن الكسائي آراءه في إعراب القرآن على أنه يعرب منصوب كان خبرا لها، ولم يظهر من نص واحد إعرابه له حالا، فمن ذلك ما جاء في إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس عندما تعرض لتعليل نصب (رحمة) في قوله تعالى: " وَلَكِنْ رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ"[22]قال النحاس: "...عند الكسائي على خبر كان "[23] ومثل ذلك ما جاء في الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب القيسي قال مكي: "وهو عند الكسائي خبر كان مضمره، والتقدير: ولكن كان ذلك رحمة"[24]

ونقل النيسابوري المتوفى 468هـ عن الكسائي تفسيره لقوله تعالى "فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى"[25] فقال: " قال الكسائي: وهي لغة حجازية، يقال: كان مني قاب قوسين...، وانتصب قاب على خبر كان"[26].

وما نقل عن الكسائي من إعراب منصوب كان خبرا لها أكثرُ من أن يتسع المقام لذكره هنا[27]، وهو يقطع بعدم صحة نسبة إعراب خبر كان حالا له.

هذا عن الكسائي –زعيم الكوفة – أما الفراء –وهو رأس المدرسة بعد الكسائي – فقد جاء في كتابه معاني القرآن ما نصه:" والمعنى البيّن أن تُدخل (كَانَ) **عَلَى كل خبر** قد كَانَ ثُمَّ انقطع كما تَقُولُ للرجل: قد كنت موسرًا، فمعنى هَذَا: فأنت الآن مُعْدِم"[28]

ونقل آراء الفراء كثير من المفسرين والمترجمين وأهل الأخبار؛ فجاء فيما نقلوه عنه ما يثبت تسميته لمنصوب كان خبرا؛ قال مكي بن أبي طالب القيسي:" قَوْله {وَلَكِن تَصْدِيق الَّذِي بَين يَدَيْهِ} تَصْدِيق خبر كَانَ مضمرة تَقْدِيره وَلَكِن كَانَ تَصْدِيق فَفِي كَانَ اسْمُهَا، هَذَا مَذْهَب الْفراء وَالْكسَائِيّ"[29]، وجاء عنده ما يثبت أنه كان يسمي مرفوعها اسما لها قال: " قَوْله {وَكَانَ بَين ذَلِك قواما} اسْم كَانَ مُضْمر فِيهَا وَالتَّقْدِير كَانَ الانفاق بَين ذَلِك قواما وقواما خبر كَانَ وَأَجَازَ الْفراء أَن يكون {بَين ذَلِك} اسْم كَانَ"[30]

ولو أن استخداما مثل هذا – أقصد إطلاق الحال على خبر كان – قد كان شائعا عند واحد من أهل الكوفة الكبار لما خلت كتبهم من الإشارة إليه، وذكره، ولقد كان أبو العباس ثعلب وكتاباه المجالس والفصيح ملء السمع والبصر، وقد تتبعت لفظة (حال) في فصيح ثعلب، فوجدتها وردت منكرة ست عشرة مرة، ومعرفة بأل تسع مرات؛ ما بين استخدامها مصطلحا نحويا[31] واستخدامها بدلالتها المعجمية[32]؛ فلم أجده يطلقها ولو مرة واحدة على خبر كان، وتتبعتها في الفصيح، فوجدتها وردت اسما مرتين جاءت فيهما بدلالتها المعجمية[33]

ولقد كان أبو بكر بن الأنباري أحد من تعلموا على يد أبي العباس ثعلب؛ وقد نظرت في كتبه فوجدته يستخدم مصطلح (خبر كان) ولم أعثر على إعرابه له حالا، فهو يذكر في كتابه إيضاح الوقف والابتداء مصطلح خبر كان عشر مرات[34]، كما ذكر المصطلح أيضا في كتابه شرح القصائد السبع[35] في مواضع عدة، ولو أن واحدا من أصحابه كان يعربه حالا لذكر ابن الأنباري ذلك.

ويبدو أن الدكتور ضيف قد اعتمد-في نسبة هذا الرأي إلى الكوفيين-على ما جاء في الإنصاف لأبي البركات الأنباري المتوفى 577هـ؛ في أولى المسائل الثلاث التي زيدت على بعض نسخه[36] وفيها: " ذهب الكوفيون إلى أن خبر"كان" والمفعول الثاني لـ "ظننت" نصب على الحال. وذهب البصريون إلى أن نصبهما نصب المفعول، لا على الحال"[37].

والواضح من المسألة هذه أن الكوفيين المقصودين في المسألة لا يجعلون خبر كان حالا حقيقة؛ وإنما يقولون: هي قائمة مقام الحال، والأدلة على ذلك كثيرة:

أولها: أن البصريين قالوا: إن منصوبها ينتصب نصب المفعول، وليس لأحد أن يدعي أن البصريين يعربون خبر كان مفعولا به.

وثانيها: حجة الكوفيين التي ذكرها أبو البركات الأنباري حين قال: " أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن خبر "كان" نصب على الحال أن "كان" فعل غير واقع أي غير متعد والدليل على أنه غير واقع أن فعل الاثنين إذا كان واقعا فإنه يقع على الواحد والجمع نحو: ضَرَبَا رجلا، وضَرَبَا رجالا، ولا يجوز ذلك في "كان"، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: كانا قائما، وكانا قياما، ويدل على ذلك أيضا أنك تَكْنِي عن الفعل الواقع نحو "ضَرَبْتُ زيدًا" فتقول: فَعَلْتُ بزيد، ولا تقول في كنت أخاك: فعلت بأخيك، وإذا لم يكن متعديا وجب أن يكون منصوبا نصب الحال، لا نصب المفعول؛ فإنا ما وجدنا فعلا ينصب مفعولا هو الفاعل في المعنى، إلا الحال، فكان حمله عليه أولى، ولأنه يحسن أن يقال فيه "كان زيد في حالة كذا" وكذلك يحسن أيضا في ظننت زيدا قائما "ظننت زيدا في حالة كذا" فدل على أنه نصب على الحال"[38]؛ فحديثهم يتجه نحو إثبات شبه كان بالفعل اللازم، لا المتعدي، والغرض من ذلك رد قول البصريين بأنه ينتصب نصب المفعول، وأنَّ كان تشبه المتعدي من الأفعال.

وثالثها: رد الكوفيين على ما ظنوا أنه سيعترض عليهم به؛ إذ قالوا:" ولا يجوز أن يقال "إنه لو كان نصبًا على الحال لما جاز أن يقع معرفة في نحو: كان زيد أخاك، وظننت عمرا غلامك، والحال لا تكون معرفة" لأنا نقول: إنما جاز ذلك لأن "أخاك، وغلامك" وما أشبه ذلك **قام مقام الحال** كقولك: ضربت زيدا سَوْطًا، فإن "سوطا" ينتصب على المصدر وإن كان آلة لقيامه مقام المصدر الذي هو ضرب"[39].

فقولهم: " قام مقام الحال" يوضح القصد تماما، وهو مقابل لقول البصريين " قام مقام المفعول" وليس هذا يعني أنهم يساوون بينه وبين الحال، أو أنهم يريدون خلط أمثلة البابين، وضمهما إلى باب واحد هو باب الحال – كما رأى الدكتور ضيف – رحمه الله-

ولقد ذكر بعض النحاة اللاحقين بأبي البركات الأنباري مذهب الكوفيين هذا، ورد عليهم، فكان رده ينصرف جهة إقرار وجه الشبه بين خبرها وبين المفعول، والشبه بين (كان) والأفعال المتعدية، ونفي كونها لازمة، أو كون خبرها يقوم مقام الحال، ونفي كون خبرها مفعولا به حقيقة، وهذا يدل على أنهم يعرفون أن موضع الخلاف هو قياس الشبه لكان على الفعل اللازم أو المتعدي، وبالتالي قياس الشبه لخبرها على الحال أو المفعول به، وإيضاح دور العامل في الحالين، وطبيعة المعمول، ومن هؤلاء النحاة العكبري في اللباب إذ يقول: " وأمَّا الخَبَر

فمنصوب ب (كَانَ) عِنْد البصريّين وَقَالَ الكوفيُّون ينْتَصب على القطع يعنون الحَال وَالدَّلِيل على انتصابه ب (كَانَ) أنَّه اسْم بعد الْفِعْل وَالْفَاعِل وَلَيْسَ بتابع لَهُ فَأشبه الْمَفْعُول بِهِ وَلَا يصحّ جعله حَالا لأنَّ الحَال لا يكون مَعرفة وَلَا مضمراً ويصحُّ حذفه وَلَيْسَ كَذَلِك خبر كَانَ لأنَّه مَقْصُود الجُمْلَة أَلا ترى أنَّه لَو قَالَ: كَانَ زيْد قَائِما، فَقَالَ قَائِل (لَا)، كَانَ النَّفْي عَائِدًا إِلَى القيام لَا إِلَى كَانَ، وإنَّما لم يكن منصوبها مَفْعُولا بِهِ على التَّحْقِيق لأنَّ الْمَفْعُول بِهِ يسوغ حذفه وَلَا يلْزم أَن تكون عدَّته على عدَّة الْفَاعِل وَلَا أَن يكون الْمَفْعُول بِهِ هُوَ الْفَاعِل، وَخبرُ كَانَ يلْزم فِيهِ ذَلِك"[40]

أن يقول: إن قول العكبري في اللباب: " وَقَالَ الكوفيُّون ينْتَصب على الْقطع يعنون الْحَال" يحتمل معه أن يكون المقصود إقرارهم بكونه حالا، وأنه يعضده ما جاء في بعض مصادر النحاة المتأخرين زمنيا مثل السيوطي في قوله: "وَذهب الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنه –يقصد خبر كان- انتصب على الْحَال"[41]

وهذا قول مردود من جانبين؛ **الأول**: أنه يرده إقرار هؤلاء النحاة بأن الفراء، وهو الزعيم الثاني لمدرسة الكوفة كان يرى شبه خبر كان بالحال، وشبه اسمها بالفاعل، ويجعل ذلك الشبه علة لرفع الاسم، ونصب الخبر، ولا يسمي الاسم فاعلا، ولا الخبر حالا، وهو ما ذكره السيوطي نفسه؛ قال:" وَذهب الْفراء إِلَى أَن الِاسْم ارْتَفع لشبهه بالفاعل وَأَن الْخَبَر انتصب لشبهه بِالْحَال"[42].

والثاني: هو أن القول-بأنه يحتمل أن جماعة من الكوفيين، كانت ترى ذلك، وليس منهم –بالطبع- أئمة الكوفة؛ الكسائي، والفراء، وثعلب – قول فيه رد على استدلال الدكتور ضيف نفسه؛ ذلك أنه إذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال[43]، وأن هذا لو كان فإنه يكون من قلة من النحاة الذين نسبوا إلى هذه المدرسة، خالفوا فيه مذهب أئمتهم، وهو على أي حال –إن كان- فقد وئد في مهده، ورُدَّ عليه، وقُدِحَ فيه، وذلك لا شك يضعف من استدلال الدكتور ضيف به على ضم أمثلة باب كان إلى باب الحال.

و نقرر أن مذهب الكوفيين واضح، والدلائل عليه كثيرة – كما تقدم – وخلاصته أنهم يحتفظون لباب (كان) بخصوصيته، ويعرفون عدم إمكانية إلغائه من النحو العربي، وأن الخلاف الذي كان بينهم وبين البصريين كان مجاله قياس الشبه؛ أتقاس كان في عملها على

الفعل المتعدي أم أنها تقاس على الفعل اللازم؟ وهل ينتصب منصوبها نصب المفعول لشبهه به أم أنه ينتصب نصب الحال لشبهه به ؟ وشبهه بالحال عند الكوفيين لا يتنافى مع بقائه بابا من أبواب الدرس النحوي عندهم، ولا يتطلب ضم أمثلته إلى باب الحال، كما لم تتطلب نيابةُ المفعول به عن الفاعل حذفَ باب المفعول، وضمَّه إلى باب الفاعل أو العكس، وكما لم تتطلب نيابة ضمير المصدر أو اسم المصدر أو آلته أو عدده....إلخ حذف درس هذه البنى الصرفية، وضمها إلى بنية المصدر.

إعراب الكوفيين لخبر الحروف المعملات عمل ليس:

قرر الدكتور ضيف أن الكوفيين يعربون خبر ما النافية المعملة عمل ليس منصوبا على نزع الخافض، ولا شك عندي في أنه يقصد بالكوفيين هنا ما اشتهر عن الفراء من تعليله لسبب نصب الخبر بعد (ما) عند أهل الحجاز، ورفعه عند تميم، يقول الفراء في معاني القرآن: " وقوله: (مَا هَذَا بَشَراً) نصبت (بَشَراً) لأن الباء قد استعملت فِيهِ فلا يكاد أهل الحجاز ينطقونَ إِلَّا بالباء، فلمّا حذفوها أحبُّوا أن يكون لَهَا أثر فيما خَرَجت منه فنصبوا عَلَى ذَلِكَ ألا ترى أن كلّ ما في القرآن أتى بالباء إِلَّا هذا، وقوله: (مَا هُنَّ أُمَّهاتِهِمْ) وأمّا أهلُ نَجدٍ فيتكلمونَ بالباء وغير الباء فإذا أسقطوها رفعوا"[44].

وقال في موضع آخر من الكتاب نفسه: "إنما كانت في كلام أهل الحجاز: ما هَذَا ببشر، فلما ألقيت الباء ترك فيها أثر سقوط الباء وهي فِي قراءة عَبْد اللَّه «ما هُنّ بأمهاتهم»، وأهل نجد إِذَا ألقوا الباء رفعوا، فقالوا «ما هَذَا بشر»، «ما هن أمهاتهم»"[45].

والواضح من النصين السابقين أن الفراء يفسر سبب النصب في لغة الحجاز، الذي يقابله الرفع في لغة أهل نجد مع كون الأداة واحدة؛ فيقول: إن أهل الحجاز يلزمون في هذا التعبير النطق بالباء الزائدة؛ فيقولون: ما هذا ببشر، فلما جاءت هذه بإسقاط الباء نصبوا، بينما أهل نجد ينطقون بالباء ودونها، وهم بدونها يرفعون، وبها يجرون، فلما جاء اللفظ دون الباء وافق شيئا مما كانوا ينطقون عليه، ولذا لم ينصبوا.

والقول بأن هذا يعني أن الكوفيين يرون النصب على نزع الخافض في مثل هذا التركيب فيه نظر من نواح أربع؛ **الأولى**: أن الرأي للفراء، وليس للكوفيين أجمعين.

والثانية: أن الفراء نفسه قد أقر في موضع آخر من كتابه بأن الشبه الواقع بين (لات) –وهي إحدى هذه الأدوات- و(ليس) هو سبب النصب بـ (لات)، وليس نزع الخافض؛ قال الفراء:" وقوله: "فَنادَوْا وَلاتَ حِينَ مَناصٍ"[46] يقول: لَيْسَ بحين فِرار....، والكلام أن ينصب بِهَا لأنها فِي معنى لَيْسَ"[47]، وفي هذا النص تصريح منه بأن (لات) هي الناصبة، وأن سبب النصب هو شبهها بـ(ليس) في المعنى.

والثالثة: أن القول بأن قصد الفراء من تفسير الفرق بين لهجتي الحجاز ونجد في (ما) هو نفي شبهها بليس، أو إنكار كون هذا الشبه سببا في إعمالها لا يعدو كونه احتمالا، فيسقط به الاستدلال على أنها لا تعمل هذا العمل لتضمنها معنى ليس، وأنها فقط تعمل لنزع الخافض.

والرابعة: أنه ليس كل ما يتضمن معنى حرف الجر عند الفراء يكون منصوبا على نزع الخافض؛ فالمفسر(التمييز) -مثلا- يكون في الغالب بمعنى (من) التي لبيان الجنس، ولا يستطيع قائل أن يقول: إن الفراء ينصبه على نزع الخافض؛ وإن كان الفراء نفسه يقر بأنه متضمن هذا المعنى، يقول الفراء: "فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَباً"[48] نصبت الذهب لأنه مفسر لا يأتي مثله إلا نكرة...وإنما ينصب على خروجه من المقدار الَّذِي تراه قد ذكر قبله، مثل ملء الأرض، أو عدل ذلك، فالعدل مقدار معروف، وملء الأرض مقدار معروف، فانصب ما أتاك على هذا المثال ما أضيف إلى شيء له قدر كقولك: عندي قدر قفيز دقيقا، وقدر حملةٍ تبنا، وقدر رطلين عسلا، فهذه مقادير معروفة يخرج الَّذِي بعدها مفسرا لأنك ترى التفسير خارجا من الوصف يدل على جنس المقدار من أي شيء"[49]

فالفراء يقر بمعنى (من) في التمييز؛ لكن هذا لا يعني أنه ينصبه بنزع الخافض، فكذلك ههنا، فخبر (ما) متضمن معنى حرف الجر في لغة الحجاز، كما أن خبر لات متضمن معنى حرف الجر ذاته، والفراء يقر بأن النصب في خبر لات لشبهها بليس، وليس كل ما تضمن معنى حرف جر محذوف هو عند الفراء منصوبا على نزع الخافض كما مثلنا بالتمييز، وكل هذا يرجح أن الفراء لا ينكر الشبه القائم بين (ليس) من ناحية والمعملات عملها من الحروف من ناحية أخرى، أو هو على أضعف وجه يجعل الزعم القائل بأن الفراء كان يعرب خبر ما الحجازية منصوبا على نزع الخافض مجرد احتمال، وإذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال.

المحور الثالث: دوافع تقسيم الفعل إلى تام وناقص:

إن الدلالة المنوط بالفعل في العربية تحقيقها هي دلالة مركبة من الحدث والزمن؛ فالفعل في العربية ما دل على حدث في زمن، وبذلك يصح به الإسناد مع الاسم، فتتحقق فائدة مرجوة من الكلام يمكن السكوت عليها.

وهذه الدلالة تتفق فيها معظم أفعال العربية؛ والفعل ما دام دالا على هذه الدلالة المركبة فهو فعل تام، يصح إدخاله في تراكيب لغوية، تتحقق به الإفادة الأولى فيها بإسناده لاسم يتنزل منه منزلة المحدِث للحدث المفهوم منه.

ولقد خالفت (كان) وأخواتها هذا الشيوع المعروف في أفعال العربية من جوانب أشهرها جانبان، أما الأول: فهو جانب الدلالة الأولى (الأصلية) التي تتحقق من الكلمة في حال الإفراد. وأما الثاني: فهو جانب التركيب اللغوي الذي تدخل فيه، إذ لا يكون له فائدة يحسن السكوت عليها إلا بعد إشباع التركيب بمنصوب بعد المرفوع.

ولقد كانت جوانب الاختلاف في الشكل التركيبي والوظيفة مدعاة قوية لتقسيم الفعل إلى ناقص وتام، وإلى ضرورة النص على ذلك نصا صريحا عند وصف العربية، وطرائق التعبير بها، وقد أدرك النحاة ذلك من بدايات النحو العربي، ورصدوا الاختلاف بين كان وأخواتها وبين بقية الأفعال من نواح أربع، **الأولى**: اختلاف مدخولها عن مدخول بقية الأفعال، **والثانية**: اختلاف الدلالة عن دلالة أفعال العربية، **والثالثة**: اختلاف مرفوعها عن الفاعل، **والرابعة**: اختلاف منصوبها عن المفعول به، واختلافه عن الحال.

أولا: ذكر اختلاف مدخولها عن مدخول بقية أفعال العربية:

لاحظ النحاة اختلاف جملة (كان) عن الجمل الفعلية الأخرى، فذكروا أنها تكون بمنزلة الابتداء، قال سيبويه: " ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كانَ عبدُ الله منطلقا...؛ لأن هذا يَحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده "[(50)]

"قال أبو سعيد: اعلم أن الأسماء التي لا بد لها من أخبار هي أربعة: المبتدأ لا بدّ له من خبر وهو أصل هذه الأربعة، واسم كان وأخواتها، كقولك: كان زيد منطلقا، وأصبح زيد

ذاهبا، وليس عمرو عندنا، واسم إنّ وأخواتها، كقولك: إن زيدا منطلق، وليت أباك قائم، والمفعول الثاني من مفعولي ظننت وأخواتها كقولك: ظننت عبدك ذاهبا، وحسبت أباك منطلقا"[51]

وقول السيرافي السابق يشي بأن الجملة التي تدخل عليها كان وأخواتها تختلف عن بقية الجمل الفعلية في العربية؛ إذ إن أصل هذه الجملة الابتداء.

ثانيا: اختلاف دلالة الأفعال الناقصة عن دلالة أفعال العربية (التامة):

لا شك أن النحاة كانوا ذوي وعي كبير بدلالة التراكيب، ودلالة المفردات الأصلية قبل دخول المفردة في التركيب اللغوي، وهم عند تقسيمهم للكلمة تقسيما ثلاثيا، جعلوا الفعل قسما، ونصوا على أنه "يدل بلفظه على مصدره، وببنائه وصيغته على زمانه، وبمعناه على فاعله؛ فالأولان مسموعان، والثالث إنما يدرك من جهة أن كل فعل لابد له من فاعل، لأن وجود فعل من غير فاعل محال"[52]

وجعل النحاة هذه الدلالة أصلا في الفعل، لكنهم كانوا يلاحظون اختلافا دلاليا بين ما أسموه بالأفعال الناقصة، وبقية أفعال العربية من جهة هذا الأصل، هذا الاختلاف الذي جعلهم ينقسمون إلى فريقين في مكمنه الدلالي، وطريقه، أو كيفيته -مع إجماعهم على وجود هذا الاختلاف-

أما الفريق الأول-ومنهم صاحب الكناش في النحو-فيرى أن الأفعال الناقصة ليس فيها دلالة على الحدث، فهي عندهم ليست دالة على مصادرها[53]، وأنها تدل على الزمان فقط، وتدل على مرفوعها-الذي يختلف عن بقية مرفوعات الأفعال-دلالة لزوم.

وأما الفريق الثاني-ويمثله ابن مالك-فهو يرى أنها تدل على الحدث، وأن القول بتجريدها من الدلالة عليه قول بإخراجها عن الأصل الذي تتفق فيه نظائرها في التقسيم الثلاثي للكلمة، ويستدل على ذلك بدلائل؛ أهمها أنها لو كانت مجردة للدلالة على الزمان لجاز أن تنعقد جملة تامة من بعضها ومن اسم معنى، وبأن أفعال باب كان كلها تتفق في الدلالة على الزمان، وتختلف بالنسبة إلى الحدث؛ "فإذا فرض زوال ما به الافتراق، وبقاء ما به التساوي، لزم ألا يكون بين الأفعال المذكورة فرق ما دامت على صيغة واحدة، ولو كان الأمر كذلك، لم يكن فرق بين: كان زيد غنيا، وصار غنيا، والفرق حاصل، فبطل ما يوجب خلافه"[54]

وأصحاب هذا الفريق لا ينكرون الفرق بين دلالة الأفعال الناقصة ودلالة التامة، وإنما يشيرون إلى أن مكمنه أن الحدث الذي تدل عليه هذه الأفعال " مقصود إسناده إلى النسبة التي بين معموليها، فمعنى قولك: كان زيد عالما، وجد اتصاف زيد بالعلم، والاقتصار على المرفوع غير واف بذلك، فلهذا لم يستغن به عن الخبر التالي، وكان الفعل جديرا بأن ينسب إلى النقصان"[55].

وأيا كان الأمر في هذه النقطة؛ فالإجماع قائم على وجود الاختلاف بين الفعل الناقص والتام من حيث الدلالة التي يؤديها كل واحد من القسمين، سواء كان هذا الاختلاف الدلالي ناجما عن تجرد الفعل من الدلالة على الحدث، أو ناجما من القصد إلى إسناد هذا الحدث إلى النسبة بين المرفوع والمنصوب في الجملة.

ثالثا: اختلاف مرفوعها عن الفاعل:

الفاعل اسم يسند إليه فعل على جهة قيام هذا الاسم بحدث الفعل أو اتصافه به أو وقوعه منه، أو على انتفاء اتصافه به كما إذا كان الفعل منفيا، أو على جهة تشبه ذلك، لكن الأفعال الناقصة ليست مع مرفوعها هكذا، وقد ألمح سيبويه في الكتاب إلى هذا الفارق حين قال: " تقول: كان عبدُالله أخاك، فإنَّما أردْتَ أن تُخْبِرَ عن الأُخوّة، وأدخلتَ كانَ لتَجعلَ ذلك فيما مضى. وذكرت الأول كما ذكرت المفعول الأول في ظننت"[56]، أي أن المرفوع ذكر هنا ليعلم " أنه صاحب هذه الفائدة، كما ذكرت المفعول الأوّل في باب " ظننت "[57].

والفعل الناقص لا يستغني بمرفوعه، فيدل معه على معنى، يقول السيرافي:" (كاد) لا تستغنى باسمها -إذا أردت هذا المعنى- ولا أخواتها، فأشبه "(كان) وأخواتها، و (إن) وأخواتها، وكل ما يحتاج إلى خبر"[58]

فالفائدة المرجوة التي يتصف بها الاسم مفهومة من الخبر، وكأن الإسناد حاصل بين اسمين، فالمرفوع فيهما متصف بالفائدة، والمنصوب معتمد الفائدة، وموضعها.

وإلى هذا يعزى سبب عدم اكتفاء كان بالمرفوع، كما يكتفي الفعل التام بمرفوعه، إذ إن المرفوع بعد كان تنتظر له الفائدة التي يفهمها الخبر (المنصوب)، ولذا لا يصح الاكتفاء به -أي المرفوع- مع الفعل الناقص في كلام يحسن عليه السكوت.

ويتبع ذلك أمور أخرى في الدلالة، منها أن الفاعل المرفوع بعد الفعل التام يمكن أن نشتق له من فعله اسم فاعل يدل على اتصاف الاسم بفعله وتلبسه به، فنقول مثلا: اجتهد محمد، فهو مجتهد، وأكرم فهو مكرم، ولا نقول في (كان محمد قائما) إنه كائن إلا إذا أكملنا بالخبر فقلنا: كائن قائما.

رابعا: اختلاف منصوبها عن المفعول وعن الحال:

تقدم الحديث عن هذا الفرق في المحور الأول بما يغني عن التكرار هنا إلا أنه يمكن أن تضاف هنا لطيفة لاحظها النحاة ومنهم الرماني في شرحه لكتاب سيبويه إذ يقول: "ولا يجوزُ أنْ يكونَ الفصلُ إلا بين معرفتينِ أو ما قاربَ المعرفةَ من النكرةِ؛ لأنه للإيذانِ بأنَ الذي بعده مُعتمدُ الفائدةِ [لا] على جهةِ الصفةِ.... ولا يصلُحُ الفصلُ إلا بين الاسم والخبرِ؛ لِيُؤْذِنَ بمعتمدِ الفائدةِ، فيجوزُ الفصلُ على هذا في: حسبتُ وأخواتها، وفي: كانَ وأخواتها، وفي إن وأخواتها، وفي الابتداءِ والخبرِ؛ لأن جميعَ ذلك يصلُحُ فيه معتمدُ الفائدةِ، ولا يجوزُ في: (ضربتُ) وما جرى مجراها؛ لأنه لا يُذْكَرُ بعدها معتمد الفائدةِ"[(59)]

فخبر كان يختلف عن سائر المنصوبات التي تنصب بعد الأفعال في العربية في أنه يكون معتمد الفائدة، ولذا جاز دخول ضمير الفصل عليه، لأن هذا الضمير إنما يدخل على ما كان معتمد الفائدة.

وجملة القول: إن اختلافا يشمل هذه الزوايا الأربع، من شأنه أن يحكم بعدم إمكانية ضم هذا الباب إلى نظائر تختلف معه في الدلالة الأولى الأصلية، وفي التركيبات اللغوية التي تدخل عليها، وإن اقتراحا مثل هذا من شأنه أن يقضي على استشعار هذه الفروق الجوهرية، حيث يضم نظائر مختلفة إلى أبواب منتظمة النظائر مثل باب الفاعل، وباب الحال، وهو في الحين ذاته يفرق النظائر التي بالإمكان نظمها تحت وتائر متفقة فيضعها تحت أبواب، فيجعل من خبر ليس حالا، ومن خبر ما أعمل عملها من الحروف -لشبه في الدلالة واضح- مدرجا تحت المنصوب على نزع الخافض، في حين أن الخافض نفسه مفهوم من خبر (ليس) أيضا، وهي التي قضى الاقتراح بأن خبرها لا يكون منصوبا على نزعه، وإنما على الحال، ومن خبر ما أشبه باب كان في مدخولاته مثل أفعال المقاربة مندرجا تحت باب المفعول به... إلخ دون كبير جدوى.

الخاتمة

أوضح البحث الفروق الجوهرية بين باب (كان) والأفعال التامة، وخلص إلى نتائج من أهمها ما يلي:

1- لا تساق كان وأخواتها إلى ما يساق له الفعل اللازم؛ إذ تختلف عنه في الدلالة الأصلية، وفيما يدخل عليه كل منهما من المعمولات، وفي جهة الإسناد وطريقه، كما يختلف مرفوعها عن الفاعل، ومنصوبها عن المفعول به والحال كليهما، مما يجعل القول بضم الفعل الناقص إلى الأفعال اللازمة قولا غير سديد.

2- نسبة إعراب (مرفوع كان فاعلا، ومنصوبها حالا إلى الكوفيين) نسبة غير صحيحة، وقد أثبت البحث أن أعلام الكوفة يعربون مرفوع كان اسما لها، ومنصوبها خبرا لها، وأوضح ذلك بما عرف من آراء الكسائي، والفراء، وثعلب، وما نقله تلاميذ الكوفيين عنهم من أمثال أبي بكر بن الأنباري؛ تلميذ ثعلب.

3- قول الفراء بأن الحجازيين ينصبون خبر ما العاملة عمل ليس لأنهم يلزمون النطق بالباء في مثل هذا التركيب، لا يعني أنه ينكر أن سبب نصب الخبر في هذا الباب هو مشابهة الحرف لليس، وقد أثبت البحث ذلك بكلام الفراء نفسه عن (لات)؛ ليرد على الزعم القائل بأن الكوفيين يعربون خبر ما الحجازية منصوبا على نزع الخافض.

4- رد البحث الزعم القائل بأن (لا) العاملة عمل (ليس) لم ترد سوى في بيت واحد من الشعر، وأورد بعض الشواهد الفصيحة التي جاء فيها إعمال (لا) عمل (ليس)واضحا، في زمن شعراء الاحتجاج وبعدهم.

5- أوضح البحث أن نسبة إعراب خبر أفعال المقاربة مفعولا لسيبويه نسبة غير صحيحة، وأثبت أن سيبويه يجعلها شبيهة لكان في كون منصوبها خبرا.

6- فصل البحث القول في الفروق التي نص عليها النحاة بين كان وغيرها من الأفعال من جهة الدلالة وطبيعة التركيب اللغوي الذي يدخل عليه كل منهما،

وأوضح علة تخصيص (كان وأخواتها) بباب خاص في الدرس النحوي منذ بدايات التأليف النحوي.

ثبت المصادر والمراجع

1. إعراب القرآن- أبو جعفر النَّحّاس النحوي (المتوفى: 338هـ)-وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم-منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت –الطبعة الأولى، 1421 هـ
2. الاقتراح في أصول النحو -المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)-حققه وشرحه: د. محمود فجال-الناشر: دار القلم، دمشق – الطبعة الأولى، 1409-1989 م.
3. أمالي ابن الشجري (المتوفى:542هـ)-المحقق:د. محمود محمد الطناحي-الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة-الطبعة: الأولى، 1413 هـ-1991 م.
4. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين-المؤلف: كمال الدين الأنباري (المتوفى: 577هـ)-الناشر: المكتبة العصرية-الطبعة: الأولى 1424هـ-2003م.
5. إيضاح الوقف والابتداء-المؤلف: أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري (ت 328هـ)-المحقق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان-الناشر: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق-1390هـ-1971م.
6. تاريخ المدينة لابن شبة-المؤلف: عمر بن شبة النميري البصري، أبو زيد (المتوفى: 262هـ)-حققه: فهيم محمد شلتوت--جدة-عام النشر: 1399 هـ
7. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين-أبو البقاء العكبري-المحقق: د. عبد الرحمن العثيمين-الناشر: دار الغرب الإسلامي –الطبعة الأولى، 1406هـ-1986م.
8. تجديد النحو – للدكتور شوقي ضيف – دار المعارف – القاهرة – الطبعة السادسة.
9. التَّفْسيرُ البَسيْط-أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسَابوري(المتوفى: 468هـ)-الناشر: عمادة البحث العلمي-جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.-الطبعة: الأولى، 1430 هـ
10. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد-المؤلف: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: 778 هـ)-دراسة وتحقيق: أ.د. علي محمد فاخر وآخرين- دار السلام للطباعة والنشر-القاهرة-الطبعة: الأولى، 1428 هـ
11. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك-المؤلف: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي المصري المالكي (المتوفى: 749هـ)-

تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان -الناشر: دار الفكر العربي-الطبعةالأولى 1428هـ-2008م.
12. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون-المؤلف: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: 756هـ)-المحقق: د. أحمد الخراط-دار القلم، دمشق.
13. دلائل الإعجاز-المؤلف: أبو بكر عبد القاهر الجرجاني (المتوفى: 471هـ)-المحقق: محمود محمد شاكر-الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة-دار المدني بجدة – الطبعة الثالثة 1413هـ-1992م.
14. الرد على النحاة – لابن مضاء القرطبي - تحقيق د. شوقي ضيف – دار المعارف – الطبعة الثانية – 1982 م.
15. سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي-عبد الملك بن حسين بن عبد الملك العصامي المكي (المتوفى: 1111هـ)-المحقق: عادل أحمد عبدالموجود-علي محمد معوض-الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت-الطبعة: الأولى، 1419 هـ-1998 م.
16. سنن الترمذي-المؤلف: محمد بن عيسى الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: 279هـ)-تحقيق وتعليق: إبراهيم عطوة عوض، وآخرين-الناشر: مصطفى البابي الحلبي – مصر –الطبعة الثانية 1395 هـ-1975 م.
17. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك-المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد-الناشر: دار التراث – القاهرة.
18. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو-المؤلف: خالد الأزهري (المتوفى: 905هـ)-الناشر: دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان-الطبعة: الأولى 1421هـ-2000م.
19. شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات-أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري (ت 328هـ)-تحقيق: عبدالسلام محمد هارون-الناشر: دار المعارف [سلسلة ذخائر العرب (35)-الطبعة: الخامسة.
20. شرح تسهيل الفوائد-لابن مالك (المتوفى: 672هـ)-المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون-الناشر: هجر للطباعة والنشر-الطبعة: الأولى (1410هـ-1990م).
21. شرح كافية ابن الحاجب – رضي الدين الأستراباذي- تصحيح وتعليق د.يوسف حسن عمر-1398 هـ-1978 م.
22. شرح كتاب سيبويه-المؤلف: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: 368 هـ)-المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي-الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان-الطبعة الأولى، 2008م.
23. شرح كتاب سيبويه [جزء من الكتاب (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال)]-المؤلف: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (296-384 هـ)-أطروحة دكتوراه لـ: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي-إشراف: د تركي بن سهو العتيبي،

الأستاذ المشارك في قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة: الإمام محمد بن سعود الإسلامية-الرياض-المملكة العربية السعودية-عام: 1418 هـ-1998 م.

24. صحيح البخاري-المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري-المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر-الناشر: دار طوق النجاة-الطبعة: الأولى، 1422هـ.
25. صحيح مسلم-المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ)-المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي-الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.
26. طبقات الشافعية الكبرى-تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي-تحقيق: د. محمود محمد الطناحي ود. عبد الفتاح محمد الحلو-هجر للطباعة والنشر والتوزيع – الطبعة الثانية 1413هـ
27. الفصيح-المؤلف: أحمد بن يحيى، أبو العباس، المعروف بثعلب (المتوفى: 291هـ)-تحقيق ودراسة: دكتور عاطف مدكور-الناشر: دار المعارف.
28. كتاب سيبويه-المؤلف: عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب سيبويه (المتوفى: 180هـ)-المحقق: عبد السلام محمد هارون-الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة-الطبعة: الثالثة، 1408 هـ-1988 م.
29. الكناش في فني النحو والصرف-المؤلف: أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد بن شاهنشاه بن أيوب، صاحب حماة (المتوفى: 732 هـ)-تحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام-الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان-عام النشر: 2000 م.
30. اللباب في علل البناء والإعراب-المؤلف: أبو البقاء العكبري محب الدين (المتوفى: 616هـ)-المحقق: د. عبدالإله النبهان-الناشر: دار الفكر – دمشق-الطبعة: الأولى، 1416هـ 1995م.
31. اللباب في علوم الكتاب-المؤلف: أبو حفص سراج الدين الحنبلي الدمشقي النعماني (المتوفى: 775هـ)-المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض-الناشر: دار الكتب العلمية-بيروت / لبنان-الطبعة: الأولى، 1419 هـ-1998م.
32. اللمحة في شرح الملحة- محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، المعروف بابن الصائغ (المتوفى: 720هـ)-المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي-الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية-الطبعة: الأولى، 1424هـ/2004م.
33. مجالس ثعلب-المؤلف: أحمد بن يحيى الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب (المتوفى: 291هـ)-شرح وتحقيق: عبدالسلام هارون – النشرة الثانية – دار المعارف – مصر.
34. مسائل خلافية في النحو-المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى: 616هـ)-المحقق: محمد خير الحلواني-الناشر: دار الشرق العربي – بيروت-الطبعة: الأولى، 1412هـ 1992م.

35. مسند الشاميين-المؤلف: سليمان اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: 360هـ)-المحقق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي-الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت-الطبعة: الأولى.
36. مشكل إعراب القرآن – مكي القيسي-المحقق: د. حاتم صالح الضامن-الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت-الطبعة: الثانية.
37. معاني القرآن-المؤلف: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (المتوفى: 207هـ)-المحقق: أحمد يوسف نجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي-الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر-الطبعة: الأولى.
38. الهداية إلى بلوغ النهاية-أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني (المتوفى: 437هـ)-المحقق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي-جامعة الشارقة-الناشر: مجموعة بحوث الكتاب والسنة-كلية الشريعة والدراسات الإسلامية-جامعة الشارقة-الطبعة: الأولى، 1429 هـ-2008 م.
39. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع-المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)-المحقق: عبد الحميد هنداوي-الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.

الهوامش:

---

(1)-ينظر كتاب الرد على النحاة: 72، 73

(2)- ينظر كتاب الرد على النحاة ، تحقيق د. شوقي ضيف: 4، وينظر أيضا: تجديد النحو: 4

(3) تجديد النحو : 4

(4)-تجديد النحو:12ـ 14

(5)-ينظر في ذلك اللمحة في شرح الملحة: 2/ 575-ومسائل خلافية في النحو:69-والتبيين عن مذاهب النحويين: 141 والإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 680

(6)-ينظر مثلا دلائل الإعجاز: 212

(7)-الموضوع والمحمول مصطلحان منطقيان استخدمهما النحاة كثيرا؛ ينظر مثلا شرح التصريح على التوضيح:1/ 307

(8)-سنن الترمذي:519/4، وورد في غيره برواية أخرى يرد فيها موضع الاستشهاد مرتين (يكنه) وهي: " إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِه "؛ ينظر مثلا صحيح البخاري: 93/2، 4/ 70، وصحيح مسلم:4/ 2244-و مسند الشامِيين: 4/ 226، وتاريخ المدينة: 1399 هـ:2/ 402

(9)-البيت من الطويل، وهو من الأبيات التي لم تعز إلى قائل معين.

(10)-البيت من الطويل، وهو مجهول القائل.

(11)-ينظر شرح تسهيل الفوائد:1/ 376

(12)-التوسع في القاعدة بإجازة كون مرفوع لا معرفة هو صنيع ابن الشجري، وقد وافقه ابن مالك في شرح التسهيل؛ فقال: " والقياس على هذا سائغ عندي"؛ ينظر أمالي ابن الشجري: 1/ 432، وينظر أيضا: شرح التسهيل لابن مالك: 1/ 376

(13)-رجع الباحث إلى مصدر البيت – أمالي ابن الشجري-فوجد كلمة (مبتغ) مكان قوله (باغيا)، وهو ما يضعف الاستشهاد بالبيت على أنها (لا) المعملة عمل ليس، إذ إن النصب ليس واقعا على الخبر (مبتغ)، لكن ابن الشجري استدل على ذلك بنصب قوله (متراخيا)، ذاكرا بيتا قبل هذا البيت، وبيتا بعده؛ ليستدل على نصب القافية، وقال: "لئلا يتوهم متوهم أن البيت فرد مصنوع"

وقد ذكر ابن الشجري نفسه أنه عرف بعد انقضاء أماليه الرواية الثانية للبيت، وهي التي أثبتها الباحث هنا ؛ قال: " ووجدت بعد انقضاء هذه الأمالي، في كتاب عتيق يتضمّن المختار من شعر الجعدي: «لا أنا باغيا سواها» فهذه الرواية تكفيك تكلّف الكلام على «مبتغ»، ينظر أمالي ابن الشجري: 1/ 432، 433.

(14)-القول لابن مالك في شرح التسهيل: 1/ 376، وقد زعم الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد –في تعليقه على شرح ابن عقيل-أن القول لأبي حيان الأندلسي، والصواب أن ابن حيان كان ناقلا للفظ ابن مالك وشارحا له، وأن اللفظ لابن مالك نفسه؛ ينظر شرح ابن عقيل:1/ 316

(15)-ينظر مثلا توضيح المقاصد والمسالك:1/ 514

(16)-ينظر تجديد النحو: 15-16

(17)-المرجع السابق: 16

(18)-كتاب سيبويه: 153/3

(19)-نفسه: 3/ 159، 160

(20)-شرح كافية ابن الحاجب – رضي الدين الأستراباذي: 1/ 334، وينظر: 136/4

(21)-ينظر مثلا طبقات الشافعية الكبرى: 3/ 142، وينظر أيضا سمط النجوم العوالي: 417/3، وروي البيت الأول بروايتين؛ الأولى التي ذكرناها، والثانية (ما رأينا خَرِباً نق... قر عنه البَيضَ صَقْرَ)، والخرب الذكر من الحبارى، والعير بفتح العين وسكون الياء الذكر من حمر الوحش.

(22)-سورة القصص: 28 / 46

(23)-إعراب القرآن لأبي جعفر النّحّاس:3/ 163

(24)-الهداية إلى بلوغ النهاية: 8/ 5542، وينظر أيضا مشكل إعراب القرآن:546/2

(25)-سورة النجم: 9/53

(26)-التَّفْسيرُ البَسِيْط للنيسابوري: 21/ 19

(27)-ينظرَ مثلا الدر المصون: 6/ 202، 4 / 164، و اللباب في علوم الكتاب:142/7

(28)-معاني القرآن للفراء: 403/2

(29)-مشكل إعراب القرآن: 1/ 346

(30)-نفسه: 2/ 525

(31)-ينظر مجالس ثعلب: 43

(32)-ينظر المرجع السابق مثلا : 165

(33)-الفصيح؛ فصيح ثعلب:288، 295

(34)-ينظر إيضاح الوقف والابتداء:126/1، 316، 497 و692/2، 818، 834، 905

(35)-ينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: 6، 9، 86، 411، 412، 551

(36)-ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 676

(37)- المرجع السابق والصفحة نفسها.

(38)-نفسه: 2/ 676

(39)-نفسه: 2/ 676

(40)-اللباب في علل البناء والإعراب:1/ 167

(41)-همع الهوامع: 1/ 409

(42)-نفسه: 1/ 409

(43)-الاقتراح في أصول النحو: 131

(44)-معاني القرآن للفراء: 2/ 42

(45)-نفسه: 3/ 139

(46)-سورة ص: 38/ 3

(47)-المرجع السابق: 2/ 397

(48)-سورة آل عمران: 3/ 91

(49)-معاني القرآن للفراء: 1/ 226

[50]-كتاب سيبويه: 1/ 23، 24
[51]-شرح كتاب سيبويه: 1/ 174
[52]-الاقتراح: 46
[53]-ينظر مثلا الكناش في فني النحو والصرف:40/2
[54]-شرح تسهيل الفوائد لابن مالك: 1/ 337، 338، كما ينظر تفصيل هذه المسألة أيضا في شرح التسهيل المسمى "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد" ،لناظر الجيش: 3/ 1085
[55]-شرح تسهيل الفوائد: 1/ 341
[56]-كتاب سيبويه: 1/ 45
[57]-شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 1/ 299
[58]-شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 1/ 30
[59]-شرح كتاب سيبويه للرماني: 1/ 687